الاستاذ بن قردي أمين

أستاذ محاضر أ

معهد الحقوق – المركز الجامعي ايليزي

البريد الإلكتروني:benguerdi.amin@cuillizi.dz

عنوان الملتقى الوطني

الذكاء الاصطناعي بين حتمية الاستخدام وتاطير القواعد القانونية

15 نوفمبر 2023

محور المشاركة: التأطير القانون للذكاء الاصطناعي

عنوان المداخلة

شخصنة الذكاء الاصطناعي

مقدمة:

إن اجهزة الذكاء الاصطناعي أجهزة ذكية متطورة جدا، تعمل بخوارزميات معقدة، تجعلها مبرمجة على القابلية للتعلم واكتساب الخبرة من خلال تكرار تصرفات معينة، لذلك نجدها تحاكي البشر في معظم تصرفاتهم، الأمر الذي يفترض ارتكابها لنفس الأخطاء التي يمكن ان يقع فيها البشر، مما يثير التساؤل حول مدى منحها الشخصية القانونية التي تؤهلها لتحمل تبعات تصرفاتها، مثلها مثل الشخص الطبيعي او المعنوي وعليه نطرح الإشكال الاتي:

إلى أي مدى يتم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؟

من أجل الإلمام بمختلف جزيئات الموضوع، سنتطرق إلى الحديث عن الاطار المفاهيمي للشخصية القانونية ، ثم نتطرق بعدها مدى اعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي .

أولا: تعريف الشخصية القانونية: يقصد بها الصلاحية في اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، تثبت في الوقت الحاضر لكل إنسان(شخص طبيعي) بمجرد ولادته حيا

كما تثبت أيضا وفقا للمقتضيات الضرورية لبعض المجموعات من الأشخاص والأموال كالجمعيات والشركات، وقد اصطلح عليهم القانون بمصطلح الأشخاص المعنوية[1]. والأصل ان الشخصية القانونية تثبت للإنسان وحده، ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية اقتضت ضرورة ثبوت الشخصية القانونية لغير الانسان ودعت إلى ابتدع شخصية معنوية تضفى على مجموعة من الأشخاص والأموال تمكينا لها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، إذا فالشخصية القانونية في نظر القانون تشمل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

ثانيا:- الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية:

توجد وجهة نظر ترنو إلى المستقبل مؤداها الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذين توافر لها الذكاء الاصطناعي، من أجل إلقاء المسؤولية عليها لتعويض الأضرار التي يمكن أن تسببها.

في نظر هؤلاء إن الروبوت المستقل الذي يتمتع بالذكاء الاصطناعي هو شخص اليكتروني مسؤول، وهذا الرأي يعني بوضوح الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية، إن الاعتراف للروبوت الذكي الشخصية القانونية في نظر أصحاب هذا الصور يشبه الاعتراف بالشخصية القانونية للشخص الاعتباري، وإذا كانت مجرد

[1]- محمد حسن قاسم، المخل لدراسة القانو، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنا، 2007، ص 289.

كجاز فالأمر كذلك أيضا بالنسبة للروبوت الذكي الذي يمكن وفقا لهذا التصور له حقوق والتزامات[2].

ان الميزة الأساسية لهذا الاقتراح هي ان تعويض ضحايا الأضرار الناجمة جراء الروبوت سيكون فعالا وسريعا، وبوجه خاص لا يقع عليهم الإثبات من خلال خبرة قضائية طويلة ومكلفة لشذوذ الروبوت الذكي والعيب الذي به أو خطأ المستخدم.

يؤيد اتجاه آخر يؤيد منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، سواء باعتباره:

* **الشخص الافتراضي**[3]: حيث يتم منحها اياه بعد اتمام إجراءات تسجيله في سجل عام تعده الدولة لهذا الغرض ويتضمن كل المعلومات المتعلقة به.

حيث يرى الأستاذ " همام القوصي" ان التسمية الأدق هي الشخصية الافتراضية بدلا من الشخصية الالكترونية، لأن الشخصية الافتراضية تمثل افتراضا قانونيا وهي في رأيه من حيث التسمية أدق من الشخصية الالكترونية، لأن الغاية من كل هذا هو جبر الضرر وتعويض هذال الأخير لا يتطلب بالضرورة اقرار المسؤولية، ولا يتطلب منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي طالما وأن شركات التأمين وحتى

---

[2]- مها يسرى عبد اللطيف، عبد اللطيف نصار، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، ص.ص 1494.1495

[3]- سعدو سلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانو تخصص قانو الأعمال، كلية الحقوق والعلو السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، السنة الجامعية 2021-2022، ص.ص. 23-24

الصناديق الخاصة لها طابع التعويض دون الحاجة لإقرار المسؤولية استنادا لفكرة ونظرية المخاطر.

وبالتالي تفادي المساواة بين الذكاء الاصطناعي والانسان وتفادي مخاطر الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وتفادي ابتكار مجتمع موازي للمجمع البشري.

* **شخص الكتروني:** إن البديل الذي مثل نقلة قانونية وثورة في المسؤولية المدنية والتي أسالت الكثير من الحبر في مختلف الأبحاث القانونية، وهو منح الشخصية القانونية على المدى الطويل في القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات في 2017/02/16، وهذا للروبوت الذي يتمتع بالاستقلالية باعتباره كائن ذكي متطور جدا، لذا من الضروري منحه شخصية الكترونية مسؤولة عن اصلاح الضرر حينما تتخذ تلك الروبوتات قرارات مستقلة، او تتفاعل بطريقة اخرى مع طرف ثالث بشكل مستقل، تعتبر هذه الآلية ابتكارا آخر كبديل للنظريات التقليدية للمسؤولية بإنشاء شخصية قانونية الكترونية وذلك على المدى البعيد بالنسبة للروبوتات المنظورة، والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية ومنه تنفي العلاقة السببية بين خطأ الروبوت وإدارة التصنيع أو التشغيل.، ولقد أوصى المشرع الأوروبي بمنح الشخصية

الإلكترونية وأن تحمل رقما تسلسليا تتضمن رقما تعريفيا إضافة إلى علبة سوداء تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالروبوت[4].

لا يعترف القانون إلا بوجود الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، مانحا كلا منهما مركزا قانونيا يتماشى مع طبيعته وخصوصيته.

ثالثا: الذكاء الاصطناعي ليس شخصا طبيعيا:

لا جدال أن الآلات ليس لديها إحساس بالشعور بعكس الإنسان والحيوان، غير أن الدراسات أثبتت أن الآلات تحديدا ذات الطبيعة الخدمية والاتصال المباشر مع البشر تشأ علاقة ود وتعاطف من البشر معها، ما يجعل واجب حمايتها من الاعتداء ليس مراعاة لشعور الإنسآلة (الروبوت) المفتقد، بقدر ما هو مراعاة لشعور الأفراد الذين يتعامل معهم الإنسآلة والصورة المجتمعية المطبوعة في الذاكرة عنه، لذلك يركز حماة البعد الأخلاقي في الروبوتات، على ضرورة التنبه لعدم محاكاة الروبوت للجوانب الإنسانية الفيزيائية لما قد يكون له أثر نفسي كبير على المتعاملين معه بحيث أنهم هم من يمنحوه البعد الإنساني في مخيلتهم وتصوراتهم، رغم أنه لا يعدو أن يكون مجرد آلة تجسدت في جسد إنساني، وعليه يرى رافظو منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، أنه لا حاجة لمنحه هذه الشخصية كون المسألة حتى

---

[4]- سعيدة بوشارب، هشا كلو، المركز القانوني للروبوت على ضوء قواعد المسؤولية المدنية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022، ص.ص 5001.502

حينه تتعلق بالجانب النفسي التصوري للقائمين على هذه الصناعات والمتعاملين معها أكثر منه حقيقة فعلية لذلك[5].

إن القضية لم تطرح قد في الذكاء البشري، كون الحامل لهذا الذكاء دوما واحد وهو الإنسان ولا يمكن البتة تحميله لغير الإنسان، بخلاف الذكاء الاصطناعي الذي نظرا لعدم الاعتراف القانوني بالشخصية القانونية لحامله، وكون هذا الحامل لا علاقة له بالمطلق المفهوم الإنساني، فإنه يمكن له شكل إنسان أو حيوان، أضف لذلك أن تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية لأفعاله، يطرح سؤالا استفهاميا حول مفهوم القصد وهدم القصد في الفعل الموجب لمسؤولية هذا الذكاء، بمعنى الذكاء الاصطناعي سيسأل عن فعله العمد باعتباره خطأ مقصودا، فهل يمكن تصور مساءلته عن الفعل غير العمد ضمن النسيان او قله الاحتراز الموجب للمساءلة، صورة أدق هل الآلة تنسى أو تسهو؟ وطالما ان الإجابة على الأقل في الوقت الحالي هي النفي بالتأكيد، فإن هذا الأمر سيعيد تكييفنا التقليدي لفكرة الخطأ الموجب للمساءلة، بحصره في الخطأ العمد والمقصود، علما أن هذا الأخير حتى حينه لم يتحقق بالنسبة لهذا الذكاء، نظرا لغياب الوعي الإدراكي لديه بخطورة أو عدم خطورة فعله، او حتى مطابقته للقانون أو عم مطابقته[6] .

---

[5]- باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصنتها، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد9، العدد01، 2023،ص 416.

[6]- محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاطناعي.... إمكانية المساءلة؟ !، دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي،مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة- العدد1، مارس 2020 ص.ص 123.124

فالقانون الذي يعمل عليه الذكاء الاصطناعي هو برمجيته اللغوية والعصبية التي أعدها لها، وليس القانون بالمفهوم القانوني المتعارف عليه بين بني البشر، فكلا المفهومين الخطأ العمد وغير العمد، يرتكزان لمفاهيم إنسانية صرفة بين القصد والنسيان المرتبطين بالحص الإنساني الذي لم يستطع الذكاء الاصطناعي حتى حينه أن يجسدهما، ولا نعتقد أن ذلك ممكنا على الأقل في المدى المنظور[7]

يمكن القول إن فكرة منح الشخصية عموما والقانون خصوصا، وإن كانت حاضرة اليوم في العديد من الكتابات الفقهية، إلا أنه لا علاقة لها بالمسؤولية، كون الأخيرة ترتبط بالإدراك الواعي والعاقل لشرعية الفعل من عدمه، الأمر غير المتحقق في الذكاء الاصطناعي، ما يجعل إمكانية مساءلته عن فعله الشخصي امرا غير متحقق.

بالرجوع لتعريف الذكاء الاصطناعي الذي هو عبارة عن نظام معلوماتي يتمتع بقدرات فكرية مماثلة لتلك التي توجد لدى الانسان، او هو تطبيق حاسوبي أو آلة تؤدي العمليات التي يقوم بها الذكاء البشري، حيث يتبين أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست ذكية أو مفكرة في ذاتها وإنما هي أنظمة تتمتع بالقدرة على إنجاز أعمال والوصول إلى نتائج ذكية دون ذكاء حقيقي بالمعني المعروف لدى الانسان فذكاء الآلة يتحقق من خلال ما يسمى بالاستدلالات ن أي عبر تحديد

---

[7]- محمد عرفا الخطيب ، المرجع السابق، ص 124.

أنماط معينة في البيانات، واستخدام المعرفة والقواعد والمعلومات المكونة وفق نماذج معينة، والتي تستطيع الحواسيب معالجتها[8]

يذهب بعض الفقه ان تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتطور بدرجة الوصول إلى برمجة تطابق الانسان، لكون هذه الفكرة تجانب الصواب للعديد من الاعتبارات فالجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك لم تؤيد فكرة الاعتراف بها ككيانات قانونية لها مركز قانوني شبيه بالشخص الطبيعي، كما وجه 156 خبير في القانون والذكاء الاصطناعي من 214 دولة أوروبية مذكرة اعتراف شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي بخصوص اكتساب الروبوت الذكي للشخصية القانونية لأن هذا يستدعي بالضرورة تمتعها بباقي الحقوق كالحق في الزواج و التملك واعتبروا ذلك مجرد محاولة من المصنعين للتنصل من مسؤوليتهم اتجاه منتوجاتهم [9].

تعارض أغلبية وجهات النظر للفقهاء ورجال القانون فكرة منح انظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية كالأشخاص الاعتبارية، وذلك لاعتبارات كثيرة لعل اهمها، عدم تطورها بالشكل الكافي الذي يجعلها تستحق ذلك، كما أن الانتفاع بها لا يتطلب بالضرورة منحها مراكز قانونية مميزة، وبمنحها ذلك سيجد الانسان الطبيعي نفسه في يوم من الأيام في مواجهة شخصيات قانونية الكترونية

---

[8]- بدري جمال، الذكاء الاصطناعي: بحث عن مقاربة قانونية، المجلة الجزائرية للعلو القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد4،2022،ص 179

[9]- سها دربال، اشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد29، 2022، ص.ص. 156.157

غير حقيقية، وبسبب اولئك وجهات نظرهم أيضا بأن منح الشخصية القانونية لهذه الانظمة الذكية قد يترتب عنها انحرافات خطيرة، تؤدي إلى تنصل مصممي ومنتجي او مالكي ومستعملي هذه الانظمة من مسؤوليتهم بعد اسنادها إلى هذه الانظمة بذاتها، كما أن دلك يشجعهم على عدم الحرص في تصنيعها واستعمالها والحد من خطورتها طالما ان القانون يجنبهم المسؤولية عنها وعن ما يصدر عنها من أضرار.

ويضاف إلى هذه المبررات كذلك ان منح الشخصية القانونية الافتراضية لهذه الانظمة الذكية سينجم عنه صعوبات عدة منها صعوبة فصل خطأ نظام الذكاء الاصطناعي عن خطأ مشغله او مالكه او مصممه..، خاصة مع التطور الهائل الذي تتعرض له هذه الأنظمة لدرجة امكانية التعلم الذاتي بصورة منفردة بشكل مستقل عن مصممها او مالكها، يضاف إلى ذلك فإن الوضع الحالي للتشريعات الوضعية عاجزة عن قبول او الاعتراف بالروبوت كشخص الكتروني[10].

إن فكرة التشخيص القانوني للروبوت كما تقول محكمة استئناف باريس لا تفعل سوى نقل المشكلة، بمعنى أن الأشخاص الذين يقع عليهم المساهمة في تغذية الذمة المالية للروبوت بهدف التمكين من تعويض الضحايا سيكونون على الأرجح نفس الأشخاص الذين ستنعقد مسؤوليتهم في حال تطبيق القواعد العامة في المسؤولية[11]

---

[10]- باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصنتها، مجل البحوث في الحقوق والعلو السياسية، المجلد 09، العدد01، 2023،ص.ص 419.420.

[11]- مها يسرى عبد اللطيف نصار، المرجع السابق، ص 1494

اما المشرع الجزائري على غرار بقية التشريعات المقارنة بطائفتين من الأشخاص فقط هم الأشخاص الطبيعية والمعنوية ومنح الشخصية القانونية لكل منهما بناء على ضوابط وأحكام معينة، اما الذكاء الاصطناعي لم يعترف به المشرع بعد خاصة فيظل غياب تنظيم تشريعي دولي موجد للذكاء الاصطناعي، حيث ان جميع الدول العربية ومنها الدولة الجزائرية لم تعترف إلى الآن بأنظمة الذكاء الاصطناعي باستثناء دولة الإمارات العربية التي تسعى جاهدة من أجل الدخول إلى عالم الذكاء الاصطناعي بقوة خلال الفترة الحالية[12].

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة نتوصل إلى النتائج الآتية:

* إن جل القوانين المقارنة لا تعترف بالشخصية القانونية إلا للشخص الطبيعي والشخص المعنوي، إن الشخص الطبيعي قد يكون موجودا من الناحية القانونية وقد يكون غير موجود كالجنين، وقد يكون موجودا لكنه غير قادر على القيام بالأعمال القانونية، لأنه لا يتمتع بالأهلية القانونية اللازمة ما يعني أن الشخصية الطبيعية تثبت للإنسان والشخصية القانونية هي القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، ومنه فإن الشخصية القانونية غير مرتبطة بالإنسان فقط فالشخص المعنوي يتمتع بالشخصية القانونية.

---

[12] - رفاف لخضر، معوش فيروز، خصوصية المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانو الجزائري، مجلة طبنة للدراسات العلمية للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد01، المجلد06، 2023

* أما فيما يخص مدى إمكانية شخصنة أنظمة الذكاء الاصطناعي، فإنه يمكن القول ان هذا الموضوع يلفه الغموض، حيث أنها مازالت في نظر المشرعين عبارة عن آلة رغم ان ذكائها يحاكي الذكاء البشري، حيث أصبحت قواعد المسؤولية القانونية التقليدية غير عادلة فيما يصدر عنها من أفعال وتصرفات.

قائمة المراجع:

- محمد حسن قاسم، المخل لدراسة القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007،
- مها يسرى عبد اللطيف، عبد اللطيف نصار، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.
- سعدون سلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، السنة الجامعية 2021–2022.
- سعيدة بوشارب، هشام كلو، المركز القانوني للروبوت على ضوء قواعد المسؤولية المدنية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022.
- باهة فاطمة، أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديات التأطير القانوني لشخصنتها، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد9، العدد01، 2023.
- محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي.... إمكانية المساءلة؟ !، دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة الثامنة. العدد1، مارس 2020 .

- بدري جمال، الذكاء الاصطناعي: بحث عن مقاربة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد4،2022.

- سهام دربال، اشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد29، 2022.

- رفاف لخضر، معوش فيروز، خصوصية المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي في القانون الجزائري، مجلة طبنة للدراسات العلمية للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد01، المجلد06، 2023